

السعودية تتجه لتجاوز التلكؤ الأميركي في مواجهة القرصنة الإيرانية

تحرك بقيادة الرياض بعد فشل واشنطن في جمع حلفائها ضد طهران



نجاعة حراك بومبيو أصبحت موضع تساؤل

عن هذا التردد، بدأ بومبيو، وهو أحد مهندسي السياسة الأميركية تجاه إيران، منزعجا. وقال "لا تصدقوا ما تذكره الصحافة، هناك الكثير من المحادثات الجارية مع جميع البلدان مثل أستراليا وجميعها تأخذ هذا الطلب على محمل الجد". وتابع "إنني على اقتناع بأنه سيكون لدينا تحالف دولي".

وتنوي باريس ولندن وبرلين تنسيق وسائلها ومشاركة المعلومات في الخليج لتعزيز الأمن البحري، لكن دون نشر وسائل عسكرية إضافية، وفقا لوزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي. ومن الواضح أن ألمانيا ذات نفسها عن فكرة مهمة الحماية في مضيق هرمز، معتبرة أن ذلك من شأنه تعقيد الجهود الأوروبية للتوصل إلى تسوية دبلوماسية مع إيران.

وقالت أولريكه ديمير، المتحدثة باسم الحكومة الألمانية الأسبوع الماضي "يجب أن تكون الأولوية في رأينا للجهود الدبلوماسية ووقف التصعيد".

صمت الحلفاء بربك حسابات

واشنطن إزاء تهديدات طهران

صحة

"الطلب المعقد" للولايات المتحدة، لكنها لم تتخذ قرارا بعد.

وقالت وزيرة الدفاع الأسترالية ليندا رينولدز، الأحد "نحن قلقون للغاية إزاء التوتر المتصاعد في المنطقة وندين بشدة الهجمات على التجارة البحرية في خليج عمان". وأضافت في مؤتمر صحفي عقب اجتماع في سيدني مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ووزير الدفاع الجديد مارك إسبر "في نهاية الأمر سنقرر كما نفضل دائما، ما هي مصلحتنا الوطنية".

واطلقت الولايات المتحدة فكرة التحالف في يونيو الماضي إثر هجمات تعرضت لها عدة سفن في منطقة الخليج، بعد أن نسبتها إلى إيران التي تنفي ذلك. وتقضي الفكرة بأن ترافق كل دولة عسكريا سفنها التجارية بدعم من الجيش الأميركي الذي سيتولى المراقبة الجوية للمنطقة وقيادة العمليات. ورفض الأوروبيون العرض، لأنهم لا يريدون المشاركة في سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتمثلة في ممارسة الضغوط القسوى على إيران، كما أنهم يحاولون الحفاظ على الاتفاق حول النووي الإيراني. ولدى سؤاله

الوقوف. وفي الثامن عشر من الشهر ذاته احتجزت الناقله السويدية ستينا امبيرو التي ترفع العلم البريطاني أثناء عبورها مضيق هرمز، ولا تزال تحتفظ بها إلى الآن على أمل مبادلتها بسفينة إيرانية تحتجزها السلطات البريطانية في جبل طارق لخرقتها عقوبات أوروبية على سوريا.

وقالت إن تلك الاجتماعات تأتي أيضا "لبحث سبل التصدي للتهديدات الخطرة في منطقة الشرق الأوسط، وبذل الجهود من أجل صون الأمن والسلم، وتعزيز السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية".

ويحسب الوكالة، تهدف هذه الجهود إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية وبين الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن والأعضاء المؤثرين في الأمم المتحدة بما يخدم القضايا العربية ويعزز الأمن والاستقرار في دول المنطقة. ويمثل التوتر القائم حاليا بسبب جنوح إيران إلى التصعيد مدفوعة بالعقوبات الشديدة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة، مبعث قلق شديد على استقرار المنطقة ذات الأهمية الكبرى لأمن الطاقة في العالم.

وذكرت وكالة أنباء فارس الإيرانية الرسمية، الأحد، أن القوات البحرية التابعة للحرس الثوري تحتجز سفينة أجنبية تحمل 700 ألف لتر من "الوقود المهرب" في شمال الخليج. وكانت إيران قد احتجزت منتصف الشهر الماضي ناقلة النفط رياح التي ترقع علم بنما بدعوى أنها تقوم بتفريب

الأميركي في المنطقة.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" أن المجموعة العربية التي تقودها المملكة وتتشكل أيضا من دولة الإمارات والمغرب والبحرين واليمن، بالإضافة إلى الوفد المراقب لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة عقدت اجتماعات مكثفة مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وممثلي كل من ألمانيا والدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا، كما عقدت لقاء مع وكالة الأمن العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري دي كارلو.

وأضافت الوكالة أن تلك الاجتماعات التي عقدها الخماسي العربي نيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، "تأتي في ظل التحديات السياسية والتهديدات الأمنية التي تواجه الدول العربية، وتجسيدا لروح التعاون والتضامن التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية، وتفعيلا لقرارات الجامعة العربية التي تنص على صون الأمن العربي".

وأكد المزمع أن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قائمة على التعاون مع فصل السلطات. وأوضح أن "الحديث حول ذلك الأمر عار عن الصحة وأن آيا من اللجان الوزارية في مجلس الوزراء لم تعد تقريرا في هذا السياق".

ولفت إلى أن الحكومة تعكف خلال العطلة البرلمانية على إعداد برنامجها التشريعي لدور الانعقاد القادم. وكانت صحيفة كويتية نشرت خبرا تحت عنوان "تقرير وزاري يوصي بحل المجلس" نقلت فيه عن مصادر حكومية لم تسمها أن "اللجنة الوزارية المعنية بتقييم العلاقة بين السلطتين في الكويت رأت أن حل مجلس الأمة قبل شهر فبراير المقبل سيكون الخيار الأفضل للحكومة والنواب على حد سواء".

وقالت صحيفة السياسة إن "المشاورات التي قامت بها اللجنة في الفترة الماضية خلصت إلى تأييد خيار حل المجلس من الحكومة التي لا ترغب في تكلفة سياسية أكبر، ومن النواب الحكوميين الذين يخشون تقلص فرصهم في النجاح في حال تم تسجيل الناخبين الجدد في شهر فبراير المقبل".

وتنص المادة 107 من الدستور الكويتي على أن "لأمير البلاد" أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى". كما ينص الدستور أيضا على أنه "إذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، وإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يستمر المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية".

وكانت صحيفة كويتية نشرت خبرا تحت عنوان "تقرير وزاري يوصي بحل المجلس" نقلت فيه عن مصادر حكومية لم تسمها أن "اللجنة الوزارية المعنية بتقييم العلاقة بين السلطتين في الكويت رأت أن حل مجلس الأمة قبل شهر فبراير المقبل سيكون الخيار الأفضل للحكومة والنواب على حد سواء".

وقالت صحيفة السياسة إن "المشاورات التي قامت بها اللجنة في الفترة الماضية خلصت إلى تأييد خيار حل المجلس من الحكومة التي لا ترغب في تكلفة سياسية أكبر، ومن النواب الحكوميين الذين يخشون تقلص فرصهم في النجاح في حال تم تسجيل الناخبين الجدد في شهر فبراير المقبل".

وتنص المادة 107 من الدستور الكويتي على أن "لأمير البلاد" أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى". كما ينص الدستور أيضا على أنه "إذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، وإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يستمر المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية".

وكانت صحيفة كويتية نشرت خبرا تحت عنوان "تقرير وزاري يوصي بحل المجلس" نقلت فيه عن مصادر حكومية لم تسمها أن "اللجنة الوزارية المعنية بتقييم العلاقة بين السلطتين في الكويت رأت أن حل مجلس الأمة قبل شهر فبراير المقبل سيكون الخيار الأفضل للحكومة والنواب على حد سواء".

وقالت صحيفة السياسة إن "المشاورات التي قامت بها اللجنة في الفترة الماضية خلصت إلى تأييد خيار حل المجلس من الحكومة التي لا ترغب في تكلفة سياسية أكبر، ومن النواب الحكوميين الذين يخشون تقلص فرصهم في النجاح في حال تم تسجيل الناخبين الجدد في شهر فبراير المقبل".

وتنص المادة 107 من الدستور الكويتي على أن "لأمير البلاد" أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى". كما ينص الدستور أيضا على أنه "إذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، وإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يستمر المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية".

قانون جديد للمحكمة الاتحادية يقرب العراق من الدولة الدينية على الطريقة الإيرانية

مباشرة من إيران، حيث يكون مجمع تشخيص مصلحة النظام مسؤولا عن تعيين المرشد الأعلى، الذي يتمتع بسلطة مطلقة لفرض نظام ولاية الفقيه.

ونقلت ذات الباحثة المتخصصة في حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الدينية إلى أن القضاة الإسلاميين سيحصلون بمقتضى ذلك القانون على سلطات معززة لاستخدام حق النقض ضد القوانين التي يرون أنها تتعارض مع الإسلام، أي القوانين التي أقرها البرلمان المنتخب. ومن المرجح أن يتم اختيار هؤلاء الفقهاء من طائفة الشيعة الإثني عشرية المهيمنة في العراق، وهي أيضا الطائفة الحاكمة في إيران.

وتلقت الباحثة إلى الفقرة الثانية من مشروع القانون والتي تنص على منح أربعة مقاعد جديدة بالمحكمة العليا لرجال دين إسلاميين للعمل ليس كمستشارين بل كقضاة يتمتعون بسلطة استثنائية من حق النقض إلى ضمان تطبيق حكم دستوري بنص على أنه "لا يجوز سن قانون يتعارض مع الأحكام المقررة في الإسلام".

واستشهدت الباحثة برأي السياسي المسيحي العراقي جوزيف صليوا الذي يعتبر أن صيغة القانون التي يتم دراستها الآن في العراق مستوردة

الأخرى يقدمون تقارير فنية استشارية غير ملزمة تدخل ضمن اختصاصهم العلمي".

كذلك سيفتح القانون في حال إقراره فصلا جديدا من التمييز بين العراقيين على أساس ديني وطائفي. وسبق لرئيس الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم لويس ساكو، أن وجه رسالة إلى رئيس مجلس النواب محمد الطلحوسي، داعيا إياه إلى إيقاف مناقشة مشروع قانون المحكمة الاتحادية العليا. وقال في رسالته "لقد فوجئنا بمشروع قديم لمجلس النواب لإعطاء صيغة دينية للمحكمة الاتحادية العليا، بتعيين خبراء لها في الشريعة الإسلامية، ممن يرشحهم ديوان الوقف الشيعي والسني، في حين تم إقصاء ديوان أوقاف الديانات المسيحية والإنجيلية والصائبة المندائية".

وبدأت أصداة إقدام رجال الدين في عملية تشريع القوانين العراقية وتأثير ذلك على "مدينة" الدولة العراقية تتجاوز حدود العراق لتأخذ بعدا دوليا. وكتبت نينا شيا من "معهد هدسون" أن من شأن القانون الذي سيعكف البرلمان العراقي على تمريره "أن يربط العراق بالحكم الثيوقراطي لجارته

ويقول الخبير القانوني محمد الشريف "إن الدستور العراقي لم يمنح رجال الدين صلاحية المشاركة في قرارات المحكمة الاتحادية العليا"، لافتا إلى أن "القواعد العامة تنص على أن الخبراء في الشريعة الإسلامية وفي المجالات

والمحكمة الاتحادية هي أعلى سلطة للفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية، كما أنها تحتكر حق تفسير النصوص الدستورية الخلفية، لذلك توصف بانها "الحارس الأخير" على الدستور.

وأكدت مصادر برلمانية وضع مشروع قانون المحكمة الاتحادية على رأس جدول أعمال مجلس النواب (البرلمان) العراقي خلال الفصل التشريعي الذي يبدأ بعد نحو شهر من الآن. ووفق النسخة الأولية من مشروع القانون سيكون بالإمكان ترشيح رجال دين لعضوية الهيئة القضائية للمحكمة، ما يعني منح سلطة فعلية لهؤلاء في عملية صياغة القوانين ومطابقتها مع الشريعة الإسلامية وفق قراءاتهم التي لا يمكن لها إلا أن تكون متناثرة بمشاريهم وانتماؤهم بما في ذلك الطائفية منها.

ويقول الخبير القانوني محمد الشريف "إن الدستور العراقي لم يمنح رجال الدين صلاحية المشاركة في قرارات المحكمة الاتحادية العليا"، لافتا إلى أن "القواعد العامة تنص على أن الخبراء في الشريعة الإسلامية وفي المجالات

والمحكمة الاتحادية هي أعلى سلطة للفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية، كما أنها تحتكر حق تفسير النصوص الدستورية الخلفية، لذلك توصف بانها "الحارس الأخير" على الدستور.

وأكدت مصادر برلمانية وضع مشروع قانون المحكمة الاتحادية على رأس جدول أعمال مجلس النواب (البرلمان) العراقي خلال الفصل التشريعي الذي يبدأ بعد نحو شهر من الآن. ووفق النسخة الأولية من مشروع القانون سيكون بالإمكان ترشيح رجال دين لعضوية الهيئة القضائية للمحكمة، ما يعني منح سلطة فعلية لهؤلاء في عملية صياغة القوانين ومطابقتها مع الشريعة الإسلامية وفق قراءاتهم التي لا يمكن لها إلا أن تكون متناثرة بمشاريهم وانتماؤهم بما في ذلك الطائفية منها.

ويقول الخبير القانوني محمد الشريف "إن الدستور العراقي لم يمنح رجال الدين صلاحية المشاركة في قرارات المحكمة الاتحادية العليا"، لافتا إلى أن "القواعد العامة تنص على أن الخبراء في الشريعة الإسلامية وفي المجالات

والمحكمة الاتحادية هي أعلى سلطة للفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية، كما أنها تحتكر حق تفسير النصوص الدستورية الخلفية، لذلك توصف بانها "الحارس الأخير" على الدستور.

وأكدت مصادر برلمانية وضع مشروع قانون المحكمة الاتحادية على رأس جدول أعمال مجلس النواب (البرلمان) العراقي خلال الفصل التشريعي الذي يبدأ بعد نحو شهر من الآن. ووفق النسخة الأولية من مشروع القانون سيكون بالإمكان ترشيح رجال دين لعضوية الهيئة القضائية للمحكمة، ما يعني منح سلطة فعلية لهؤلاء في عملية صياغة القوانين ومطابقتها مع الشريعة الإسلامية وفق قراءاتهم التي لا يمكن لها إلا أن تكون متناثرة بمشاريهم وانتماؤهم بما في ذلك الطائفية منها.

الحكومة الكويتية تنفي إشاعة حل البرلمان

الكويت - نفت السلطات الكويتية وجود نوابا لحل البرلمان مؤكدة تواصل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولطالما مثلت العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة في الكويت عنوانا لعدم الاستقرار وكثرة الانقطاعات وعدم الاستمرارية في العمل الحكومي والتشريعي بفعل اللجوء المتكرر إلى حل البرلمانات وإجراء الانتخابات المبكرة وإعادة تشكيل الحكومات، في كل مرة تشب فيها الخلافات بين النواب والوزراء، ليس دائما بسبب ماخذ على العمل الحكومي، ولكن في أحيان كثيرة بهدف تصفية حسابات شخصية وحزبية وحتى قبلية.

وجاء تقرير إعلامي بشأن وجود نوابا لحل مجلس الأمة، مخالفا تماما لتوجه جديد في الكويت نحو الحفاظ إلى أقصى قدر ممكن على استقرار السلطتين وتجنب البرلمان والحكومة خيار الحل والإطالة مهما كانت الخلافات التي تنشأ بينهما.

وقال المتحدث باسم الحكومة الكويتية طارق المزرم إنه لا صحة لما يتردد حول وجود توصية وزارية بحل البرلمان. وجاء ذلك في بيان تعقيبا على تقرير لإحدى الصحف المحلية تحدث عن وجود توصية وزارية بحل المجلس، وفق وكالة الأنباء الكويتية.

وأكد المزرم أن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قائمة على التعاون مع فصل السلطات. وأوضح أن "الحديث حول ذلك الأمر عار عن الصحة وأن آيا من اللجان الوزارية في مجلس الوزراء لم تعد تقريرا في هذا السياق".

ولفت إلى أن الحكومة تعكف خلال العطلة البرلمانية على إعداد برنامجها التشريعي لدور الانعقاد القادم. وكانت صحيفة كويتية نشرت خبرا تحت عنوان "تقرير وزاري يوصي بحل المجلس" نقلت فيه عن مصادر حكومية لم تسمها أن "اللجنة الوزارية المعنية بتقييم العلاقة بين السلطتين في الكويت رأت أن حل مجلس الأمة قبل شهر فبراير المقبل سيكون الخيار الأفضل للحكومة والنواب على حد سواء".

وقالت صحيفة السياسة إن "المشاورات التي قامت بها اللجنة في الفترة الماضية خلصت إلى تأييد خيار حل المجلس من الحكومة التي لا ترغب في تكلفة سياسية أكبر، ومن النواب الحكوميين الذين يخشون تقلص فرصهم في النجاح في حال تم تسجيل الناخبين الجدد في شهر فبراير المقبل".

وتنص المادة 107 من الدستور الكويتي على أن "لأمير البلاد" أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى". كما ينص الدستور أيضا على أنه "إذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، وإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يستمر المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية".

وكانت صحيفة كويتية نشرت خبرا تحت عنوان "تقرير وزاري يوصي بحل المجلس" نقلت فيه عن مصادر حكومية لم تسمها أن "اللجنة الوزارية المعنية بتقييم العلاقة بين السلطتين في الكويت رأت أن حل مجلس الأمة قبل شهر فبراير المقبل سيكون الخيار الأفضل للحكومة والنواب على حد سواء".

وقالت صحيفة السياسة إن "المشاورات التي قامت بها اللجنة في الفترة الماضية خلصت إلى تأييد خيار حل المجلس من الحكومة التي لا ترغب في تكلفة سياسية أكبر، ومن النواب الحكوميين الذين يخشون تقلص فرصهم في النجاح في حال تم تسجيل الناخبين الجدد في شهر فبراير المقبل".

وتنص المادة 107 من الدستور الكويتي على أن "لأمير البلاد" أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى". كما ينص الدستور أيضا على أنه "إذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، وإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يستمر المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية".

وكانت صحيفة كويتية نشرت خبرا تحت عنوان "تقرير وزاري يوصي بحل المجلس" نقلت فيه عن مصادر حكومية لم تسمها أن "اللجنة الوزارية المعنية بتقييم العلاقة بين السلطتين في الكويت رأت أن حل مجلس الأمة قبل شهر فبراير المقبل سيكون الخيار الأفضل للحكومة والنواب على حد سواء".